

نحو منهجية جديدة لتفعيل الأسس الاقتصادية للاستدامة مع دراسة حالات مقارنة

د. محمد محمود عبدالله يوسف

المدرس بقسم التخطيط العمراني

كلية التخطيط الاقليمي و العمراني – جامعة القاهرة

Email: Mmyoussif@yahoo.com

Mobile: +201001743409

Web site: <http://scholar.cu.edu.eg/?q=mmyoussif/>

الجيزة - جمهورية مصر العربية

" تم تحكيم هذا البحث وقبوله في المؤتمر والمعرض الهندسي الدولي بالرياض ٤-٧ ديسمبر ٢٠١٧م بتنظيم الهيئة السعودية للمهندسين IECE موقع المؤتمر <http://www.icesaudi.com> "

الملخص

يطرح الباحث منهجية جديدة لتفعيل البعد الاقتصادي للاستدامة من خلال الفصول التالية:

الفصل الأول: مفاهيم أساسية

يستعرض الباحث الأدبيات الحديثة حول مفهوم الاستدامة سواءاً استدامة المشروعات أو استدامة المجتمعات، أو التنمية المستدامة بصفة عامة ومعرفة الخصائص والمكونات.

الفصل الثاني: الأسس الاقتصادية للاستدامة

يحدد الباحث في هذه الفصل الأسس الاقتصادية لتحقيق استدامة المشروعات والمجتمعات، أو الأسس الاقتصادية للتنمية المستدامة.

الفصل الثالث: آليات تفعيل الأسس الاقتصادية للاستدامة

يطرح الباحث في هذا الفصل منهجية جديدة للتعامل مع البعد الاقتصادي للاستدامة بطرح الآليات المختلفة التي يمكن من خلالها تفعيل الأسس الاقتصادية للاستدامة المذكورة سابقاً.

الفصل الرابع: دراسة حالات مقارنة

يقوم الباحث في هذا الفصل بإجراء دراسة مقارنة لعدد من الحالات أو التجارب التي نجحت في تحقيق الاستدامة، واستخلاص الأسس الاقتصادية التي تم تطبيقها والآليات المختلفة التي استخدمت لتفعيل هذه الأسس، ويمكن طرح عدد من المشروعات التي تحققت بها الاستدامة.

الفصل الخامس : نتائج وتوصيات

يقدم الباحث في هذا الفصل النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليل السابق، والمقارنة بين النماذج والتجارب المذكورة ليحدد معالم وركائز المنهجية الجديدة، للتعامل مع الأسس الاقتصادية للاستدامة وكيفية تفعيل هذه الأسس لتحقيق الاستدامة الصحيحة، كما يطرح الباحث عدة توصيات تساعد على تطبيق هذه المنهجية الجديدة.

الكلمات التعريفية

الاستدامة ، الأسس الاقتصادية، منهجية جديدة، حالات دراسة، مشروعات.

مقدمة

يطرح الباحث منهجية جديدة لإرساء وتفعيل الأسس الاقتصادية للاستدامة سواءً على مستوى المشروعات أو على مستوى المجتمعات و الدول التي تستهدف تحقيق التنمية المستدامة، حيث يمثل البعد الاقتصادي للاستدامة ركيزة من أهم الركائز للتطبيق العملي الفعال لعمليات الاستدامة، ومن ثم تكون هناك أهمية قصوى لمعرفة كيف يمكن تفعيل الأسس الاقتصادية للاستدامة ، فلا يكفي معرفة هذه الأسس بل يجب أيضاً معرفة آليات التطبيق.

ويطرح الباحث المنهجية الجديدة لتفعيل البعد الاقتصادي للاستدامة من خلال الفصول التالية:

الفصل الأول: مفاهيم أساسية

يستعرض الباحث الأدبيات الحديثة حول مفهوم الاستدامة سواءً استدامة المشروعات أو استدامة المجتمعات، أو التنمية المستدامة بصفة عامة ومعرفة الخصائص والمكونات.

1-1 الاستدامة

تعددت التعريفات والأدبيات التي تعرضت لمفهوم الاستدامة، ومن هذه التعريفات قدمت منظمة الزراعة والاعذية العالمية (FAO) تعريفاً موسعاً ودقيقاً للتنمية المستدامة بأنها " إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية، ولا تؤدي إلى تدهور البيئة وتتسم بالفنية والقبول" (1)

إن التنمية المستدامة تضيف بعدين جديدين للتنمية هما البعد النوعي لمفهوم التنمية ليشمل البعد البيئي وعلاقته بنوعية الحياة (Quality of Life)، والبعد الزمني للتنمية الذي يحفظ حقوق الأجيال المقبلة.

كما يمكن تعريف الاستدامة بأنها " تزويد الأجيال القادمة بحجم من الفرص بقدر يماثل أو أكثر مما تم تزويد الأجيال الحالية به "، وهذا التعريف يجعل الاستدامة عملية تتعلق بالحق في الحصول على الفرص المستدامة بالإضافة إلى كونها متعلقة بإدارة الموارد مما يعطيها بعداً إنسانياً واضحاً. (2)

وتعرضت أدبيات الاستدامة إلى التفرقة بين مفهومين مختلفين للاستدامة الأول ما يُعرف بالاستدامة الهشة أو النيوكلاسيكية أو الاقتصادية، ويرى مؤيدوه أن مختلف مكونات رأس المال الكلي (المادي والبشري والطبيعي) قابلة للإحلال والتعويض في ما بينها، وأنها بذلك تشكل صورة جديدة معدلة للفعالية الاقتصادية، بحيث تشمل ترشيد الموارد البيئية، أما المفهوم الثاني المعروف بالاستدامة الصلبة أو البيئية، فهو يرفض فرضية إحلال رأس المال الطبيعي مع باقي مكونات رأس المال الكلي، نظراً إلى ما يميزه من خصائص تتعلق باليقين وعدم المرونة، وهو بهذا يربط الاستدامة بالحفاظ على رأس المال الطبيعي ونقله إلى الأجيال القادمة بشكل كامل. (3)

ويرتبط مفهوم التنمية المستدامة بسبعة مبادئ أساسية وهي كالتالي:

المبدأ الأول: الاعتماد المتبادل وهو وجود علاقات مترابطة بين البيئة والاقتصاد على جميع المستويات من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي. (4)

المبدأ الثاني: المواطنة وتعني المسؤوليات التي يجب على كل فرد تحملها داخل المجتمع لضمان أن يصبح العالم مكاناً أفضل.

المبدأ الثالث: احتياجات وحقوق الأجيال القادمة: فهم الاحتياجات الأساسية للمجتمع والآثار المترتبة على الإجراءات المتخذة اليوم لتلبية احتياجات الأجيال المقبلة.

المبدأ الرابع: التنوع أي احترام وتقدير الاختلافات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

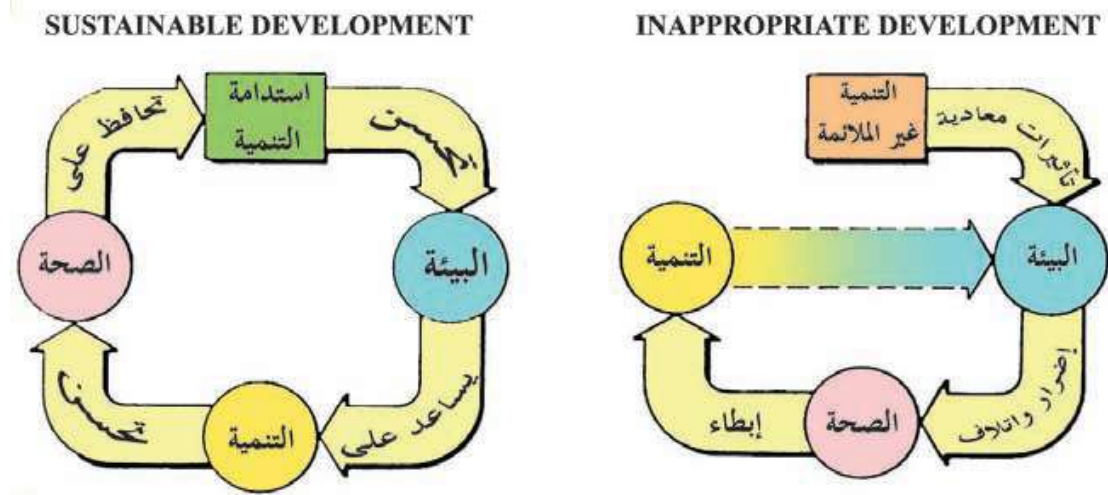
المبدأ الخامس: جودة الحياة أي أن التنمية المستدامة تهدف إلى ضمان جودة الحياة لجميع الأفراد.

المبدأ السادس: عدم اليقين والاحتياطات حيث أن هناك مناهج مختلفة لتحقيق الاستدامة وتغير مستمر في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويجب استحداث أساليب التعلم المستدامة والمرنة.

المبدأ السابع: التغيير المستدام حيث أن خطط ومناهج ومداخل تحقيق التنمية المستدامة قد تتغير بالمستجدات المختلفة.

والشكل التالي يوضح فروق مبدئية بين التنمية غير الملائمة والتنمية المستدامة، حيث أن التنمية المستدامة تساعد على الحفاظ على البيئة وهو ما يحافظ على الصحة العامة مما يدعم تحقيق التنمية الشاملة "المستدامة".

شكل رقم (١) فروق مبدئية بين التنمية المستدامة والتنمية غير السليمة



المصدر : دليل تفعيل التنمية المستدامة في التخطيط ، وزارة الشؤون البلدية والقروية، الرياض ، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٦هـ.

٢-١ المدن المستدامة

يمكن تعريف المدينة المستدامة بأنها المدينة التي تحقق الاحتياجات الحالية لسكانها دون التأثير السلبي على الاحتياجات المستقبلية، وتعتبر المدينة المستدامة هي المدينة التي تحقق تنمية معتمدة على العدالة الاجتماعية، و تعتمد كذلك على المبادئ البيئية في اتخاذ القرار، وتحقق أفضل استدامة من خلال الإمكانيات المحلية والتي تعتمد على الطاقة الجديدة والمتجددة وتحقق أقل تلوث للمحتوى البيئي. (٥)

وتهدف العديد من المدن على المدى البعيد إلى تحقيق الاستدامة الحقيقية من خلال إرساء اقتصاد مستدام ومتنوع يركز على الأنشطة ذات القيمة العالية ويشجع المشروعات الخاصة والروح الاستثمارية لدى الأفراد، ويكون على درجة عالية من الاندماج في الاقتصاد العالمي بما يؤدي إلى توفير فرص أفضل للجميع، ويأتي ذلك من خلال الاعتماد على الموارد المتجددة و استغلال المورد والتعامل معه وفقاً لقيمه الحقيقية عبر الزمن وليس القيمة المادية الحالية فقط. (٦)

ويمكن القول أيضاً إن عناصر المجتمعات المستدامة تتمثل في منظومة الحكم الجيد، النقل والمواصلات، الخدمات، البيئة، المساواة، الاقتصاد، الإسكان والبيئة المبنية، الثقافة والمجتمع. (٧)

وتعتمد التنمية الحضرية المستدامة على تحقيق مفاهيم ومبادئ الاستدامة والتواصل في حماية البيئة الطبيعية وعدم استنزاف الموارد بالإضافة إلى تنمية البيئة العمرانية التي تهتم بتحسين المباني والشوارع والتشجير وتوفير شبكات المرافق العامة وشبكات النقل العام بالإضافة إلى تنمية البيئة الاجتماعية التي تهتم بتنمية الموارد البشرية وتوفير متطلباتها من الخدمات العامة (التعليمية - الصحية - الترفيهية والرياضية - الاجتماعية - الدينية) بما يساهم في تحسين مستوى معيشة الأفراد. (٨)

٣-١ الاستدامة المالية والمشروعات المستدامة

تعرف الاستدامة المالية بأنها القدرة على تأمين موارد مالية ثابتة وكافية وتوزيعها على أوجه الإنفاق المطلوبة وبالشكل والوقت المناسبين، وفي تعريف آخر هي القدرة على توفير تمويل ذاتي كافي من مصادر متنوعة تسمح باستمرار العمل. (٩)

وترتبط الاستدامة المالية بالمشروع المستدام والمنتجات المستدامة، ويمكن تعريف المشروع المستدام بأنه المشروع الذي يستطيع تحقيق مستويات أداء عالية بخلق قيمة لمستثمريه وعملائه ومورديه وموظفيه والهيئات التي تعتمد عليها أعماله، وهو يركز على النظم البيئية والاجتماعية للحصول على موارده. (١٠)

أما المنتجات المستدامة فهي منتجات تحقق منافع بيئية واجتماعية واقتصادية، وتوفر الحماية للصحة العامة، وتحمي الرفاهية، وتنتشر الرخاء الاقتصادي وتؤكد على حماية البيئة خلال عمر المشروع من وقت استخراج المواد الخام حتى التوزيع النهائي لها. (١١)

الفصل الثاني: الأسس الاقتصادية للاستدامة

تعد الاستدامة جزءاً من اتجاه يعطي أولوية لكل بدلاً من الجزء، ويؤكد على العلاقات بدلاً من عزل الأجزاء. (١٢)

و تتضمن التنمية المستدامة تحقيق البعد الاقتصادي الذي يتضمن اقتصاد المعرفة والتنمية البشرية المستدامة التي تعنى مجتمع المعرفة والابتكار، وأن يكون الاقتصاد كفاء قادر على المنافسة " و تحقيق نمو اقتصادي ذاتي سريع ومستدام، وتحقيق دخول حقيقية أعلى للمواطنين ونقلهم إلى مستويات ما فوق خط الفقر، وتوفير فرص العمل وخاصة للطبقات ذات الدخل المحدود، والقضاء على البطالة، وتحقيق عدالة توزيع المنافع التنموية بين مختلف فئات المجتمع، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، و تحول الاقتصاد إلى اقتصاد المعرفة. (١٣)

وفي الواقع تعدد الأسس و المبادئ الاقتصادية للاستدامة ولكن يمكن تجميعها وحصرها في المبادئ الخمسة عشرة التالية: (١٤)

المبدأ الأول: توفير التمويل وتحديد أولويات الاستثمار بعناية " التمويل المستدام"

يجب توفير تكلفة تأسيس وتشغيل الأنشطة الاقتصادية (تمويل التكلفة الرأسمالية وتكلفة التشغيل) التي تضمن تحقيق الاستدامة، ويتضمن هذا المبدأ البحث عن أفضل طرق التمويل والكفاءة في الاستخدام.

المبدأ الثاني: الاستخدام الكفاء لأدوات السوق "آليات السوق الحديثة"

يجب لتحقيق الاستدامة اقتصادياً استخدام أدوات السوق النقدية – مثل سعر الفائدة - وأدوات السوق المالية - مثل الضرائب والرسوم – لزيادة الإيرادات، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية كالجوائز بفرض رسوم بيئية على النفايات وتطبيق قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج.

المبدأ الثالث: العمل مع القطاع الخاص " الشراكة"

يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصراً أساسياً وشريكاً في عمليات التنمية، وأن تقدم له الحوافز الكافية لجذبه لأنواع المختلفة من الاستثمار. (١٥)

المبدأ الرابع: المشاركة المجتمعية " التطوع وتقليل التكلفة"

أصبح مفهوم التخطيط بالمشاركة تقنية مهمة في بناء القرارات التخطيطية، فالأشكال المختلفة لمنهج التخطيط بالمشاركة تم تشجيعها والأخذ بها في عديد من المؤسسات ومشروعات التنمية، ولكنها اختلفت في طريقة تطبيقها ودرجة السماح بالمشاركة للمواطنين المحليين المستفيدين (Beneficiaries) وأصحاب المصالح (Stakeholders)، ومن أجل تحقيق الاستدامة اقتصادياً يجب أن يتم تشجيع الأشخاص المحليين على القيام بأدوار قيادية في التخطيط والتنمية بمساعدة الحكومة وقطاع الأعمال والقطاع المالي وغيرها من المصالح.

وبشكل عام يمكن القول إن المشاركة الشعبية تتدرج من البساطة إلى التدخل الصادق الحقيقي، ويعتمد ذلك على المساحة الممنوحة للمشاركة التي تتدرج من المشاركة في المعلومات (Information sharing) إلى الاستشارة (Consultation) إلى المشاركة في صنع القرار (Decision making) إلى الأداء والتنفيذ مع الآخرين. (Initiating action).

ولتحقيق أهداف المشاركة بالفعل من المهم فهم أنماط ونوعية الأنشطة التي يمكن أن يتقبلها ويتعامل معها المجتمع المحلي، وبالتالي إشراك المجتمع المحلي في البرامج والأنشطة السياحية أمر بالغ الأهمية.

وينبغي التأكيد أن التطوع المجتمعي في المشروعات خاصة مشروعات الحفاظ وتطوير التراث العمراني يؤدي إلى تقليل التكلفة، ومن ثم إمكانية ضخ الاستثمارات الرأسمالية والتشغيل للأنشطة الاقتصادية بشكل كفاء.

المبدأ الخامس: توظيف الشراكة التي تحقق نجاحاً "المرونة والفعالية"

يجب على الحكومات الاعتماد على الأطراف المشاركة والقوى الفاعلة كقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وغيرها، وتنظيم وتنسيق الأدوار بكل وضوح ودقة لتحقيق الاستدامة.

المبدأ السادس: تحسين الأداء الوظيفي والإداري للمبني "الكفاءة الاقتصادية والفعالية"

يجب أن تتحقق الكفاءة الوظيفية والإدارية في المبنى لتقليل التكلفة وتعظيم الإيراد من خلال استغلال الفراغات في المبنى التراثي التي يمكن استخدامها كأماكن للإدارة واستثمار طاقات الموظفين من خلال الحوافز، كما أصبح بوسع المديرين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف، فمثلاً في دول أوروبا الشرقية سابقاً تمكن أصحاب مصانع صهر الرصاص من تخفيض كبير في نسبة التلوث للهواء والغبار بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل.

المبدأ السابع: إدماج البيئة من البداية "اقتصاديات البيئة"

أصبحت معظم الدول الآن تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية للبعد البيئي في مشروعات التنمية بصفة عامة، ومشروعات التراث العمراني بصفة خاصة، وخاصة عند تصميم إستراتيجيتها المتعلقة بالطاقة، كما أنها تجعل من العامل البيئي عنصراً فعالاً في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية والبيئية.

المبدأ الثامن: الإحياء الاقتصادي للمباني والموارد غير المستغلة

تفعيل دورة حياة المبنى التراثي " الإحياء الاقتصادي" وذلك من خلال تطبيق آلية "الأربعة" (Res 4) ((Reduce, Reuse, Rehabilitate, Recycle)) بتحديد مجموعة المعايير الضرورية لانتخاب البديل للاستخدام الأفضل للمبنى التاريخي أو التراثي.

إن عملية الخفض (Reduce) تعني التقليل والحد من تأثير العوامل الضارة بعد تحديدها، أما إعادة الاستخدام (Reuse) فتعني إعادة الاستخدام الأمثل والملائم لنوع المبنى التراثي، بينما العملية الثالثة فهي إعادة التأهيل (Rehabilitate) بإعادة تأهيل النسيج الحضري والمباني التراثية، وتأتي العملية الرابعة وهي الإحياء الاقتصادي (Recycle) بإعادة إحياء المبنى التراثي وظيفياً، وبذلك يتم تفعيل دورة حياة المبنى التراثي.

المبدأ التاسع: ضمان تحقيق الربح لكل الأطراف "المشاركة في الربح"

إن الحافز الرئيس لدخول القطاع الخاص في أى مشروع هو درجة الربح المتوقعة، ولذلك على الدولة أن تشجع دخول القطاع الخاص إلى المشروعات المختلفة من خلال تقديم الحوافز المختلفة والتسهيلات الممكنة والإعفاءات الضريبية لكي تضمن المشاركة الحقيقية والفعالة للقطاع الخاص وأفراد وهيئات المجتمع المدني وتحديد أسس عادلة لتوزيع الأرباح. (١٦)

المبدأ العاشر: تشريعات حاسمة لحماية الموارد

يحتاج تحقيق الاستدامة إلى حماية الموارد المختلفة من خلال إطار قانوني واضح يجرم بشدة أى إخلال أو اعتداء بحقوق الأجيال المقبلة أى يرشد الاستهلاك، كما لا بد من إنشاء هيئات رسمية تعنى بمتابعة ومراقبة عمليات الإنتاج واستغلال الموارد، وتضمن استمرار الوظيفة الاقتصادية للأنشطة المختلفة " لهذه المناطق وتطويرها.

المبدأ الحادي عشر : سياسات الإنتاج النظيف Clean Production

هو اتباع المؤسسات والشركات لسياسات الإنتاج النظيف Clean Production التي تعني اتخاذ طرق إنتاجية صديقة للبيئة.

المبدأ الثاني عشر : الرشادة المالية

هو تحقيق أقصى إيرادات ممكنة وأدنى تكلفة ممكنة خلال عمر المشروع.

المبدأ الثالث عشر: الكفاءة الاقتصادية

هو استخدام جميع موارد الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وبأقصى استخدام ممكن.

المبدأ الرابع عشر: تعظيم الاستفادة من الموارد المادية والبشرية

هو تصنيف الموارد إلى موارد متجددة وتعظيم الناتج منها، وكذلك تحديد الموارد غير المتجددة والعمل على إبقاءها للأجيال المقبلة من خلال استخدام فنون إنتاجية أخرى متجددة كالاعتماد على موارد الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

المبدأ الخامس عشر : الناتج المستدام Sustainable Output

وهو تقديم منتج نهائي يتصف بالاستدامة أى أنه يتصف بأنه صديق للبيئة أى أنه غير ملوث، كما أنه يعني اتباع سياسات الإنتاج النظيف والرشادة المالية والكفاءة الاقتصادية، كما أنه يتصف بالاستمرارية ويمكن إتاحتها للأجيال المقبلة بنسب متفاوتة.

الفصل الثالث: آليات تفعيل الأسس الاقتصادية للاستدامة

يطرح الباحث منهجية جديدة وحديثة لتفعيل تحقيق الأسس الاقتصادية للاستدامة بصفة عامة وتحقيق التنمية المستدامة المنشودة بصفة خاصة، من خلال استحداث آليات وطرق جديدة كالتالي:

١-٣ آليات تفعيل التنمية المستدامة على مستوى الدولة ككل

تتسم كل من خطة عام ٢٠٦٣م وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م التان طرحتهما الأمم المتحدة حديثاً بالشمولية، ويُتوقع أن تعالج كلاهما نطاقاً كبيراً من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجهها الدول خاصة في إفريقيا، وستنفذ خطة عام ٢٠٦٣م من خلال خطط متتالية مدة كل منها عشر سنوات، وقد صُممت خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى لفترة ٢٠١٤ - ٢٠٢٣ من أجل تسهيل تنفيذ الخطتين على جميع المستويات. (١٧)

ومن أهداف الخطتين القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، خاصة القضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠م، فلا بد أن يتمتع الجميع بمستويات المعيشة الأساسية، عن طريق وسائل منها نظم الحماية الاجتماعية. ويعد القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي من الأولويات الأولى، وعلى وضع حد لجميع أشكال سوء التغذية. (١٨)

وتتضمن آليات تفعيل التنمية المستدامة على مستوى الدول العناصر التالية:

١-١-٣ التمويل

يتطلب تنفيذ معظم أهداف خطة عام ٢٠٦٣م وخطة عام ٢٠٣٠م قدراً ضخماً من الموارد المالية، مع مرور الوقت، وقد سلط رؤساء الدول والحكومات الضوء على هذه المتطلبات في خطة عمل أديس أبابا، وشددوا بشكل خاص على ضرورة تعزيز الالتزام السياسي لمواجهة التحدي المتمثل في التمويل، من خلال تأسيس منبر كفي لتنسيق الاستثمارات في مجال الهياكل الأساسية وتعزيز التعاون الدولي في القضايا الضريبية، والحد من تيار التدفقات المالية غير المشروعة وتحسين القدرات في مجال أنشطة تعبئة الموارد المحلية.

وبالفعل، سوف تكون هناك حاجة إلى مصادر تمويل للأنشطة الرئيسية وخطط العمل، مثل خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى لخطة عام ٢٠٦٣م.

وتشير استدامة التمويل إلى كل من الاستدامة المؤسسية - التي تعتمد على نوع الكيان القانوني الذي يتم تأسيسه لضمان استمرار الالتزامات السياسية التي تم قطعها - والاستدامة المالية والتي تتطلب تحقيق الأهداف طويلة الأجل للخطتين بتوفير مصادر ثابتة للتمويل كالموارد المحلية، وهناك حاجة أيضاً لمشاركة نشطة من قبل وكلاء القطاع الخاص مثل غرف التجارة، ورابطات الصناعيين، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وشركات التصنيع الكبيرة المحلية والمتعددة الجنسيات. (١٩)

وتمثل تعبئة الموارد المحلية دوراً مهماً في تحقيق مستويات طموحة من التمويل اللازم لتنفيذ الخطتين. ووفقاً لخطة تنفيذ السنوات العشر الأولى من خطة عام ٢٠٦٣م، ينبغي أن تساهم تعبئة الموارد المحلية فيما لا يقل في المتوسط عن ٧٥ إلى ٩٠ في المائة من تمويل خطة عام ٢٠٦٣م لكل بلد. ويمكن توليد ذلك من خلال تحسين تعبئة الموارد الضريبية، وزيادة إيرادات الموارد الطبيعية إلى أقصى حد ممكن، والانفتاح من تجميع المدخرات المؤسسية الأفريقية، وتحسين تعبئة مدخرات البيع بالتجزئة من خلال الإدماج المالي، وكبح التدفقات المالية غير المشروعة، والحد من عدم الكفاءة والتسربات المالية الناجمة عن الفساد.

ويمكن أيضاً النظر في آليات التمويل المبتكرة مثل تقاسم التكاليف، ومساهمة المستفيدين، والاستفادة من الوافدين والمستثمرين الأجانب من خلال إمكانية نقل المعرفة والتكنولوجيا والمساهمات التمويلية عن طريق بيع السندات. وهناك أيضاً دروس يمكن استخلاصها من تجارب البلدان الأخرى التي تستخدم آليات تمويل مبتكرة كسندات الهياكل الأساسية السيادية طويلة الأجل المستخدمة في البرازيل، وتشيلي وماليزيا لتعبئة رأس المال اللازم لمشروعات الهياكل الأساسية على نطاق واسع.

وإضافة إلى ذلك، يجب توفير التمويل من خلال فرض الضرائب على شركات القطاع الخاص وغيرها من مصادر التمويل المحددة في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بإيجاد موارد تمويل بديلة للاتحاد الإفريقي،

وسيكفل وجود استراتيجية شراكة إفريقية فعالة لتحقيق الاستفادة القصوى لتنفيذ الخطتين خاصة من خلال الشراكات المتزايدة عددها تدريجياً والتي تتلقى البلدان الأفريقية من خلالها الدعم المالي والفني. (٢٠)

٣-١-٢ التكنولوجيا

يشكل العلم والتكنولوجيا والابتكار المحركات الرئيسية التي تدفع النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للبلدان والأقاليم قديماً، وذلك ما أوضحه العالم روبرت سولو عام ١٩٥٧م عندما أشار إلى أن نسبة ٨٧,٥ في المائة من النمو الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي ١٩٠٩ و ١٩٤٩م يمكن أن يعزى إلى تطبيقات العلوم والتكنولوجيا في حين أن ما يعزى إلى رأس المال وحده من دون التكنولوجيا، لم يتجاوز نسبة ١٢,٥ في المائة.

وقد أقرت الخطتان - خطة عام ٢٠٦٣ وخطة ٢٠٣٠م - كلاهما بأهمية التكنولوجيا من أجل التنمية والنمو الاقتصادي، وبالفعل فإن من ضمن أهداف التنمية المستدامة "إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار" مما يؤكد أنه دون التكنولوجيا والابتكار لن يتحقق التصنيع، ودون التصنيع لن تتحقق التنمية.

وأبدت بلدان أفريقية عديدة اهتمامها بإنشاء مناطق للتنمية الصناعية ومجمعات للابتكار. ومع ذلك، ينبغي أن تضع تلك البلدان استراتيجيات وطنية للبحث والتطوير والابتكار تشمل مجموعات واضحة المعالم ذات صلة بأهداف وغايات خطتي عام ٢٠٣٠م و٢٠٦٣م.

وعلاوة على ذلك، هناك حاجة لمواصلة تطوير التعليم الأساسي والمهارات الجديدة اللازمة لاستخدام التكنولوجيات الجديدة، وفي هذا الصدد، يمكن إنشاء صناديق للبحث والتطوير والابتكار لدعم التدخلات الاستراتيجية التي سوف تقوم فيها الأوساط الأكاديمية بدور رئيس في تطوير المعارف والخبرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، ولا بد أيضاً من إنشاء مراكز امتياز نشطة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، بجانب مراكز لنقل التكنولوجيا وتطوير الأعمال داخل المجموعات الاقتصادية الاستراتيجية. (٢١)

٣-١-٣ بناء القدرات البشرية والمؤسسية " رأس المال البشري "

تمثل تنمية رأس المال البشري عاملاً حاسماً لنجاح تنفيذ كلا الخطتين، وستكون هناك حاجة لتنمية القدرات لتأمين الكفاءات والمؤسسات والنظم والعمليات الفنية المطلوبة على جميع المستويات من أجل التوصل إلى السياسات والخطط والعمليات الفعالة وتوجيهها والشروع فيها بهدف تنفيذ ومتابعة واستعراض الخطتين.

وتقرّ خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى لخطة عام ٢٠٦٣م بأن التحقيق الكامل لخطة عام ٢٠٦٣م يتطلب تطوير قدرات وكفاءات ضخمة عبر القطاعات على مختلف المستويات سواءً الفردي أو المؤسسي.

٣-١-٤ التحول إلى اقتصاد المعرفة

يتضمن اقتصاد المعرفة بطبيعة الحال القدرة على تحفيز الابتكار، وخلق فرص عمل جديدة، وتوليد الدخل وتعزيز النمو الشامل للتنمية المستدامة، ولا بد أن تكون البيئة مواتية لتعزيز وتكوين وحشد الخبرات، وتعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية لدى مؤسسات البحث والابتكار الوطنية، وتطوير آفاق المعرفة العلمية للمواطنين بهدف خلق ظروف مستدامة للتنمية الصناعية، كما يجب أن تكون هناك شفافية في البيانات وتكوين قواعد بيانات مختلفة في جميع القطاعات، ويجب على الدول تعزيز الشراكات بين الصناعة والتعليم، وإشراك الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص لضمان عودة تنمية المهارات بالفائدة على تغيير احتياجات الاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار. (٢٢)

٣-١-٥ مدخل التنمية المستدامة المعتمدة على الذات

هناك أدبيات تقترح نموذجاً للتنمية المستدامة المعتمدة على الذات، ويمكن تطبيقه في ظل العولمة، و من ركائز تحقيق هذه التنمية المستقلة تحقيق زيادة كبيرة في معدلات الادخار المحلي، وأن يكون للدولة والتخطيط دور حاكم ورئيس في نجاح التنمية المستقلة، وتحقيق المشاركة الديمقراطية والتوزيع العادل للثروة والدخل وانضباط علاقات الاقتصاد الوطني بالخارج.

وفي الواقع فإن التنمية المستدامة مطلوبة في وقت تعاني البلدان العربية جملة من المشكلات والقضايا الشائكة والتحديات في مقدمتها أزمة التنمية وأزمة التشغيل، خاصة في ظل تنامي المنافسة الدولية، وقيام الثورة

التكنولوجية في مجالات عدة تضم التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال ومجال البيوتكنولوجي والنانو تكنولوجي، وبرز "الاقتصاد الجديد" أو "الاقتصاد الرقمي" أو "الاقتصاد الإلكتروني".

ومن المهم التعرض لأسس الاقتصاد الإسلامي لتحقيق التنمية المستدامة وعلى رأسها الاعتماد على الذات في الإنتاج حسب الأولويات الإسلامية وهي الضروريات ثم الحاجيات، و الاقتصاد في الاستهلاك، والتحفيز على الادخار، وتيسير سبل الاستثمار في المجالات المشروعة حسب أولويات الإنتاج وضروريات الاستهلاك، ووضع الضمانات لعدالة عوائد عوامل الإنتاج بما يمنع تكس الثروات في أيدي محدودة، والاهتمام بإعداد وتنمية العنصر البشري خاصة من خلال التربية الإيمانية والأخلاقية.

وحول التنمية المستدامة للصحراء يمكن القول إنها تتضمن عناصر رئيسة منها التنمية البشرية المستدامة للبدو، وقف عمليات الرعي الجائر والقطع الجائر للأشجار، إزالة الألغام من الأراضي الصحراوية والاستفادة منها، كما تشمل التنمية المستدامة للمناطق الجبلية بالصحاري اتباع أساليب التعدين المستدامة والمحافظة على البيئة الطبيعية للصحاري، اتباع أساليب الإدارة المتكاملة للموارد المائية السطحية والجوفية بالصحراء، تعبئة المجتمع المدني لوقف التصحر ووضع إستراتيجية لمكافحة التصحر. (٢٣)

٣-١-٦ التعجيل بالتنفيذ

يعتمد التنفيذ الفعال للخطتين على تعزيز الأطر التمكينية، ولهذا السبب تنص خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى لخطة عام ٢٠٦٣م على ١٢ مشروعاً وبرنامجاً تضعها كأولوية، وجرى تصميم التنفيذ الفوري لمجالات الاستثمار ذات الأولوية هذه وأثرها بحيث تحدث دفعة كبيرة لعجلة النمو، ويتوقع أن تؤدي تلك المبادرات إلى تنشيط واستدامة الالتزام بخطة عام ٢٠٦٣م، ويكشف الفحص الدقيق لمشروعات المسار السريع هذه عن توافق وثيق مع العناصر التمكينية اللازمة لفعالية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠م ومتابعتها واستعراضها.

ومن الأمثلة على ذلك في إفريقيا إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية بحلول عام ٢٠١٧م، وإنهاء الحروب الأهلية والاستقرار السياسي والمجتمعي بحلول عام ٢٠٢٠م، والعمل بجواز سفر أفريقي وحرية تنقل الأشخاص، وصياغة استراتيجية للسلع وعقد منتدى سنوي للجهات المعنية، وترتبط بعض من تلك المشروعات مثل مشروع سد إنغا الكبير والجامعة الإفريقية الافتراضية الإلكترونية بأهداف التنمية المستدامة في مجال الطاقة والتعليم بشكل مباشر. (٢٤)

٣-٢ آليات تفعيل التنمية المستدامة على مستوى المشروع

يطرح الباحث عدة آليات مهمة كمنهجية أساسية للوصول إلى التنمية المستدامة على مستوى المشروعات تتمثل فيما يلي:

٣-٢-١ تحليل البيئة

يعدّ تحليل البيئة المحيطة بالمشروع قضية غاية في الأهمية، لأنه على أساس هذا التحليل يتم بناء الاستراتيجيات المناسبة التي تستجيب إلى متطلبات البيئة من جهة، وتأخذ بعين الاعتبار إمكانيات المؤسسة المادية، المالية والبشرية من جهة أخرى، وحتى يتم ذلك لابد من الاستناد إلى طريقة أو عدة طرق تساعد على عملية التحليل بشكل منهجي وسليم، ولذلك يفضل استخدام نموذج (Porter.M) لتحليل قوى التنافس الخمس، وتحليل (SWOT) الذي يعتمد على حصر التهديدات والفرص، ونقاط الضعف ونقاط القوة.

وهناك ستة عناصر رئيسة يجب على المشروع دراستها بدقة لمعرفة موقفه المالي وحصر مصادر إيراداته ونفقاته، ومن ثم استخدام النموذجين السابقين في التحليل وهم

(أ) كفاية رأس المال Capital Adequacy

(ب) جودة الأصول Asset Quality.

(ج) الإدارة Management.

(د) الإيرادات Earnings.

(هـ) السيولة Liquidity.

(و) الحساسية. Sensitivity. (٢٥)

٢-٢-٣ مبادئ الأداء المستدام: تتمثل مبادئ الأداء المستدام في المشروعات فيما يلي:

(أ) الإستراتيجية: يجب أن تكون إستراتيجية المشروع مبنية على أساس تكامل بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية طويلة الأجل.

(ب) حوار الشركاء والجهات الفاعلة: يجب الدخول في حوار مع الجهات المهتمة بالمشروع ومحاولة إشباع الاحتياجات بطريقة فعالة.

(ج) الابتكار: عن طريق الاستثمار في تطوير المنتجات التي تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة فعالة على المدى الطويل.

(د) إدارة المخاطر: عن طريق الاستفادة القصوى من الفرص وإدارة المخاطر المتعلقة بالأمر الاقتصادي والاجتماعية والبيئية.

(هـ) الشفافية: بنشر الحسابات والتقارير عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل منظم وواضح.

(و) الأفراد: معاملة الموظفين والأفراد بعدالة واحترام. (٢٦)

٣-٢-٣ المنتجات المستدامة

وهي المنتجات التي تحقق منافع بيئية واجتماعية واقتصادية، وتوفر الحماية للصحة العامة، وتحمي الرفاهية، وتنتشر الرخاء الاقتصادي وتؤكد على حماية البيئة خلال دورة المشروع من وقت استخراج المواد الخام حتى التصريف النهائي لها.

ويجب الاهتمام بأدوات دعم اتخاذ قرارات تطوير المنتج، والمتمثلة فيما يلي:

(أ) استخدام التكنولوجيا النظيفة لإعادة تصميم المنتج والعملية التشغيلية، وإعادة التدوير، واستبدال المواد والإدارة الداخلية الجيدة.

(ب) إدراك العميل للقيم البيئية المضافة (مثل المنتجات ذات العلامة البيئية) ومستويات الإدارة البيئية.

(ج) الفرص التسويقية الجديدة واتفاقيات الأعمال غير المالية.

٤-٢-٣ المحاسبة المالية المستدامة

هي استخراج وتحليل واستخدام المعلومات البيئية والاجتماعية ذات القيم النقدية في تحسين الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي، وتبرز أهمية المحاسبة المستدامة من خلال الدور المهم والحيوي الذي تمثله في تحقيق تكامل نظم الأعمال المستدامة، وتحديد أولويات مداخل النظم التي تحقق رضا العميل وتعمل على تطوير رأس المال الطبيعي، فمن الأمور المهمة داخل الشركة المحاسبة عن استدامة الشركات وإعداد التقارير عن مساهمة الشركات والمنظمات الأخرى في التنمية المستدامة، وذلك يمثل حافزاً للإدارة لتطوير وإعداد المحاسبة المستدامة وإدارة المعلومات، وتطوير أدوات وإجراءات إعداد التقارير في قياس الأداء المستدام للشركة والإفصاح عنه.

ومن أدوات المحاسبة المالية المستدامة المحاسبة البيئية و المراجعة البيئية الداخلية حيث أن المراجعة البيئية تقوم بفحص نظام الإدارة البيئية للتأكد مما إذا كان استخدامه يتم كما هو مخطط وما إذا كان يتم تطبيقه فعلاً، وباستخدام المراجعة البيئية تظهر الإدارة اهتمامها بهذا النظام فيدرك الموظفون مدى أهميته ويتوقع استخدامه من الجميع.

كما يجب إعداد تقارير الاستدامة وهي حسابات توضح الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للشركة فيما يتعلق بعمليات ومنتجات وخدمات وهي تربط بين وظائف التمويل والتسويق والبحث والتطوير للشركة بطريقة أكثر إستراتيجية. (٢٧)

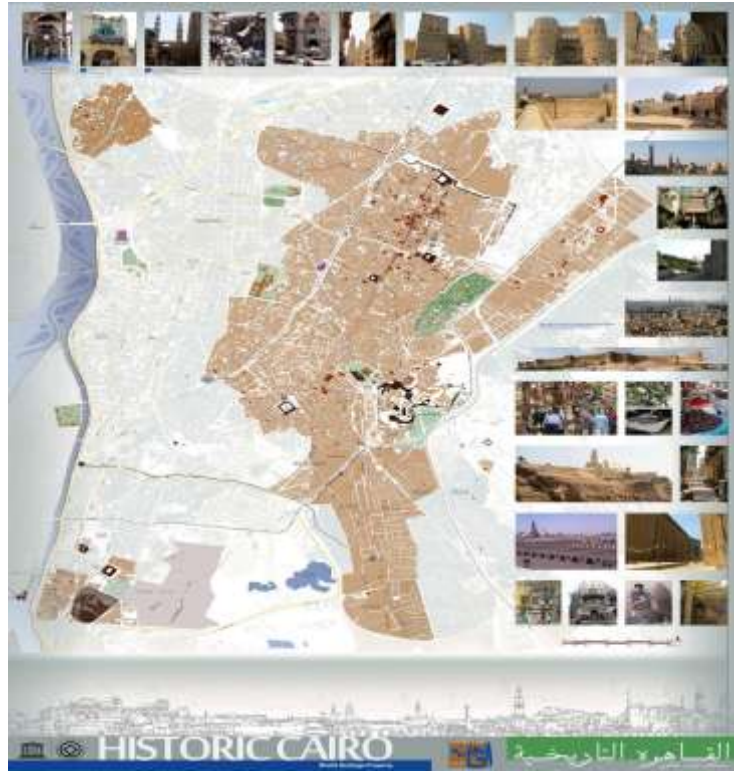
الفصل الرابع : دراسة حالات مقارنة

يقوم الباحث في هذا الفصل بالمقارنة بين الأسس الاقتصادية للاستدامة التي تم تطبيقهم على مستوى الدول أو المناطق أولاً والمنهجية الجديدة المقترحة لتفعيل الأسس الاقتصادية للاستدامة من خلال المقارنة بين تجربة القاهرة التاريخية وتجربة السوق المغطى في تركيا، وكذلك يطرح الباحث عدة مشروعات اعتمدت على أسس اقتصادية للاستدامة وطبقت منهجية فعالة لتحقيق الاستدامة.

١-٤ دراسة حالتين للاستدامة على مستوى المدن أو المناطق

١-١-٤ القاهرة التاريخية

تعد القاهرة التاريخية من أهم المدن التراثية في العالم، وقد تم تسجيل القاهرة التاريخية كأول مدينة إسلامية تراثية على قائمة التراث العالمي عام ١٩٧٩م.



شكل رقم (٢)
القاهرة التاريخية

وقد أطلق برنامج التراث العالمي "اليونسكو" في يوليو ٢٠١٠م مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية "URHC" بعد موافقة الحكومة المصرية بتمويل من اليونسكو، وتغطي المدينة التاريخية للقاهرة نحو ٣٢ كم^٢ على الضفة الشرقية لنهر النيل، (شكل رقم ٢) وتحيط بها أحياء معاصرة من القاهرة الكبرى. وهو نسيج تاريخي ما زال متماسكاً وتبرز فيه مناطق الفسطاط، وفيها جامع عمرو بن العاص وجامع أحمد بن طولون، ومنطقة القلعة والقصور المملوكية المحيطة بها، وجامع السلطان حسن، والقاهرة الفاطمية، من باب زويلة إلى السور الشمالي وفيه أبواب المدينة: باب الفتوح، وباب النصر، وتشتمل المنطقة على العديد من الآثار الأيوبية والمملوكية على المحور الرئيس للمدينة (الشارع الأعظم).

ويلاحظ أن الأنشطة التقليدية (من أسس الاستدامة الاقتصادية) متواجدة بكثرة في حيز قسم الجمالية والموسكي وشياخة السروجية، وقد تم تصميم شعار عام للقاهرة التاريخية ليكون بداية لعملية خلق علامة تجارية للموقع. (٢٨)

ويمكن دراسة تقسيم المناطق ذات الأنشطة الاقتصادية والتي تعد أسساً اقتصادية للاستدامة كالتالي:

(أ) **نشاط تجارى مباشر الصلة بالسياحة:** تتركز هذه المناطق في منطقة الجامع الأزهر ومسجد الحسين وشارع جوهر القائد وخان الخليلي شرق شارع المعز، كما توجد مجموعة متناثرة منها على امتداد الشارع وهى عبارة عن مجموعة من البازارات والمحلات التي تعتمد على تسويق منتجات المنطقة من الأشغال النحاسية والجلدية التراثية، والتي تتركز ورش صناعتها بالقرب من المنطقة، كما يحتوى شارع المعز على بعض الأنشطة الثقافية التي تحمل صفة الريحية مثل رسوم زيارة بيت السحيمي ومتحف النسيج المصري - مدرسة النحاسين سابقاً. والتي لا تمثل نشاطاً تجارياً مؤثراً.

(ب) **نشاط تجارى متوسط الصلة بالسياحة:** تتركز هذه الأنشطة على امتداد الشارع، وتتنوع بين مجموعة من المحلات التي تباع بعض المشغولات النحاسية والألومونيوم، وتعتبر هذه الأنشطة أنشطة تكاملية حيث يتم الإنتاج في ورش قريبة من أماكن التوزيع، كما تحتوى المنطقة على بعض الأنشطة التجارية الخدمية لأهالي المنطقة.

(ج) **نشاط تجارى غير مرتبط بالسياحة:** تتركز الأنشطة التجارية غير المرتبطة بالسياحة بمنطقة الصاغة، ويعتمد النشاط التجاري على تجارة المشغولات الذهبية، وهذه الصناعة هي الأخرى صناعة تكاملية حيث يتم التصنيع بالورش القريبة من المعارض وتعتمد في تسويق المنتجات غالباً على السوق المحلي. وبالتالي يمكن القول إن القاهرة التاريخية اجتمعت فيها كثيراً من المبادئ والأسس الاقتصادية للاستدامة المذكورة سابقاً، مثل توفر التمويل وتعدد القوي الفاعلة وتعدد الأنشطة الاقتصادية (قاعدة اقتصادية متنوعة)، مما يعني تحقق الاستدامة.

٤-١-٢ الأسواق التراثية في أسطنبول : حالة السوق المسقوف أو المغطى

تعتبر التجربة التركبية في الحفاظ على الأسواق التراثية من التجارب الرائعة في هذا المجال، حيث تم ترميم وإعادة إحياء مجموعة من الأسواق القديمة في مدينة أسطنبول، وبالشكل الذي جعلها من مناطق الجذب السياحي في أسطنبول. (٢٩)

يعتبر السوق المسقوف الذي يفوح منه عبق الحضارات القديمة أحد أهم معالم مدينة أسطنبول السياحية، وواحد من أكثر الأسواق الشعبية شهرة في العالم، نظراً لما يتمتع به من عراققة في التاريخ وتفرد في البناء واستراتيجية في الموقع.

بني السوق المغطى عام ١٤٦١م بأمر من السلطان محمد الفاتح، وكان السوق في البداية مؤلفاً من مخزين فقط، وقد نظمت شوارعه على شكل شبكة من الممرات والأزقة تحتوي الآن على ما يقرب من ٤٠٠٠ محل تجاري (شكل رقم (٣))، ويمكن الدخول إلى السوق من مداخله الثمانية التي يقابل كل منها أحد صروح مدينة أسطنبول التاريخية.



شكل رقم (٣)

جانب من السوق المسقوف بعد الترميم

وقد بقي السوق على حاله إلى نهاية الخمسينيات من القرن العشرين تقريباً، ثم بدأت عمليات ترميم السوق وإعادة تأهيله مع الحفاظ على مكوناته الأساسية وشبكة الممرات المغطاة التي تشكل العمود الفقري للسوق. وتتوفر في هذه التجربة التركبية عناصر أو أسس اقتصادية عديدة للاستدامة أولها توفر التمويل العام، ثم تعدد الأنشطة الاقتصادية (الوظائف الاقتصادية)، وهى الأنشطة التجارية التي يمثلها ٤٠٠٠ محل تجاري، مما يعني توفر أساس اقتصادي قوي للاستدامة.

والجدول التالي يوضح مدى تحقق الأسس الاقتصادية للاستدامة في التجربتين المذكورتين وتحديد عناصر المنهجية الجديدة لتفعيل الأسس الاقتصادية للاستدامة

جدول رقم (٢) مقارنة بين التجريبتين والمنهجية الجديدة لتفعيل الأسس الاقتصادية للاستدامة

التجربة	الأسس الاقتصادية للاستدامة المتحققة	المنهجية الجديدة لتفعيل الأسس الاقتصادية للاستدامة
القاهرة التاريخية (مصر)	توفر التمويل، الشراكة مع المؤسسات الدولية المرونة تحسين الأداء الوظيفي مراعاة اقتصاديات البيئة تحقق الإحياء الاقتصادي المشاركة في الربح الحفاظ والحماية.	- أهمية تحقيق استدامة التمويل وتشمل *الاستدامة المؤسسية - التي تعتمد على نوع الكيان القانوني الذي يتم تأسيسه لضمان استمرار الالتزامات السياسية التي تم قطعها *الاستدامة المالية ويتطلب تحقيق الأهداف الطويلة الأجل للخطتين مصادر ثابتة للتمويل كالموارد المحلية، وهناك حاجة أيضاً لمشاركة نشطة من قبل وكلاء القطاع الخاص مثل غرف التجارة، ورابطات الصناعين، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وشركات التصنيع الكبيرة المحلية والمتعددة الجنسيات. *يمكن أيضاً النظر في آليات التمويل المبتكرة مثل تقاسم التكاليف، ومساهمة المستفيدين، والاستفادة من مجتمعات المهاجرين من خلال إمكانية نقل المعرفة والتكنولوجيا والمساهمات التمويلية عن طريق بيع السندات. - استخدام الطرق التكنولوجية الحديثة - وجود قاعدة بيانات تساعم في التحول الى اقتصاد المعرفة - استخدام راس المال البشري" تعزيز المشاركة المجتمعية
السوق المغطى (تركيا)	توفر التمويل، تحسين الأداء الوظيفي الإحياء الاقتصادي المشاركة في الربح.	

المصدر: إعداد الباحث

٢-٤ الاستدامة على مستوى المشروعات

يطرح الباحث عدة نماذج مشروعات تنتهج الاستدامة من خلال تحقيق التمويل المستدام أو الاداء المستدام أو تقديم المنتجات المستدامة كالتالي:

٢-٤-١ البرنامج المصري لتمويل مشروعات الطاقة المستدامة "إيجيبتسيف" (نموذج للتمويل المستدام)

من آليات تفعيل الأسس الاقتصادية للاستدامة على مستوى المشروعات هو توفير التمويل اللازم خلال عمر المشروع وهو ما يمكن التعبير عنه بتحقيق " التمويل المستدام"، ومن الأمثلة على تحقيق وتوفير التمويل المستدام هو البرنامج المصري لتمويل مشروعات الطاقة المستدامة "إيجيبتسيف" وهو برنامج تمويل جديد مخصص لاستثمارات القطاع الخاص في مشروعات كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة في مصر، وتم تطوير هذا البرنامج من قبل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD).

ويعد السوق المصري ذو دور مؤثر رئيس في مجال الطاقة المستدامة في المنطقة بسبب خصائصه الاستثنائية التي تشمل تزايد التعداد السكاني واستهلاكه للطاقة، وارتفاع أسعار الطاقة المحلية والمبادرات الحكومية الملحوظة، وهو ما حفز البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية على إنشاء برنامج "إيجيبتسيف". (٣٠)

وتتمثل حلول الطاقة المستدامة بدائل مثالية لخفض تكاليف التشغيل في القطاعات الصناعية والتجارية وبالتالي تعزز قدرتها التنافسية محلياً ودولياً بالإضافة الى تحسن الأحوال البيئية في مصر، وهو متاح للعملاء في مصر من خلال البنك الأهلي المصري، و يتيح برنامج "إيجيبتسيف" وصولاً أسرع إلى حلول الطاقة المستدامة في مصر، مما يساهم في تحقيق أمن الطاقة، وخلق فرص عمل جديدة، والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

ويوفر برنامج "إيجيبتسيف" حزمة تمويلية متميزة، تتضمن قروضاً تجارية تتمتع بفترة سداد تصل إلى خمس سنوات، بالإضافة إلى تقديم مساعدات تقنية مجانية، وتقديم منحة مالية كحافز للاستثمار يعتمد معدلها على شروط القرض والمشروع.

ومن ضمن مشروعات البرنامج المشروع المدعم فنياً بحد أقصى ٥ ملايين دولار أمريكي، وتم تصميم قرض "المشروع المدعم فنياً ليناسب المشروعات الأكبر حجماً والأكثر تعقيداً في مجالات كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، ويقدم هذا القرض حزمة من المزايا تتضمن منحة مالية كحافز للاستثمار ومساعدة تقنية مجانية، وتفيد المساعدة التقنية العملاء في تحديد وتطوير استثماراتهم في مجال الطاقة المستدامة، وتشمل أيضاً المساعدة في إعداد طلبات القروض الخاصة ببرنامج "إيجيبتسيف" عند الحاجة.

٢-٢-٤ مشروع تدوير مخلفات النخيل " الكرينه" في مصر (نموذج للمنتجات المستدامة)

يقوم مشروع "كارينه" علي صناعة "الكرينه" وهي صناعة تدوير مخلفات سعف النخيل، وهي صناعة تدر أرباحاً تصل إلى ٣٠٠٠٠ جنيه شهرياً للماكينة الواحدة، فالكرينة تستخدم في حشو الأثاث وتدخل في صناعة البلاستيك كما تدخل في إنتاج "الحصر" غير المنسوجة التي تستخدم كعوازل للصوت والحرارة. (٣١)

ويعمل الفريق على تطوير ماكينة "تنسيل سعف النخيل" لتحويله إلى كرينة لتكون آمنة للعمال بالإضافة إلى ما تتميز به الماكينة من إنتاجية عالية تصل إلى ٢٠٠٠ كجم يومياً ، فضلاً عن طول عمرها الافتراضي والجودة المرتفعة لها مما يسمح بتصديرها للخارج، حيث أن الماكينة الموجودة حالياً في مصر تعتمد على التغذية اليدوية وذلك يمثل خطراً كبيراً على أيدي العمال، كما أنها تنتج ٣٠٠ كجم يومياً فقط مما يؤدي إلى إهدار مخلفات النخيل بكميات كبيرة في مصر والتي قد تصل إلى ١٥٠٠٠٠ طن سعف سنوياً.

يعمل فريق المشروع على الحفاظ على البيئة من التلوث الناتج عن حرق سعف النخيل بالطريقة التقليدية ويوفر فرص استثمارية كبيرة في السنوات المقبلة لما تدره هذه الصناعة من أرباح ويخلق فرص عمل جديدة مع الحفاظ على سلامة وصحة العمال المصريين، ويتكون فريق عمل مشروع كارينه من م. ماجد شريف، م. محمد عبد الحق، م. محمود عبد الوهاب و م. أية محمد.

٤-٢-٣ مشروعات الإنتاج النظيف في منطقة آسيا والمحيط الهادي (نموذج للأداء المستدام)

يعتبر الاستثمار في كفاءة استخدام الطاقة من خلال الإنتاج الأنظف إستراتيجية رئيسة يتم من خلالها منع توليد النفايات والانبعاثات وتساعد الشركات على تحسين كفاءة استخدام الطاقة، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وخفض التكاليف، وهذا هو الاستثمار الذي يؤدي إلى إيجاد اقتصادات أكثر ويغير من تفكير الأنظمة، ويوفر الكفاءات والوفورات التي لم تكن متوقعة من قبل. (٣٢)

ومن خلال مشروع الحد من انبعاثات غازات الدفيئة من الصناعة في منطقة آسيا والمحيط الهادي الذي يقوم بتنفيذه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، استطاعت أكثر من ٤٠ شركة تعمل في قطاعات الأسمنت والكيماويات والسيراميك والحديد والصلب والورق في تسعة بلدان آسيوية (بنجلاديش والصين والهند وإندونيسيا ومنغوليا والفلبين وسريلانكا وتايلند وفيتنام) أن تصبح أكثر كفاءة في استخدام الطاقة وفي التكلفة من خلال اعتماد أساليب الإنتاج الأنظف.

وقد أظهر المشروع أنه - باختيار تدخلات إستراتيجية في عملية الإنتاج - يمكن تحقيق عوائد عالية على الاستثمار وفترات استرداد قصيرة، إضافة إلى تحقيق وفورات عالية بيئية وفي الانبعاثات الكربونية.

وقد قامت شركة إيرال للأسمنت المحدودة وهي منتج للأسمنت في درخان بمنغوليا، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بتحديد خيارات متعددة عالية المستوى للحد من إهدار الطاقة والمواد، وأحد هذه الخيارات هو تنفيذ نظام إزالة ومراقبة أفضل لانبعاثات الغبار عند نقطة تغذية الجبس بمصنع الأسمنت.

الفصل الخامس : نتائج وتوصيات

توصل الباحث إلى عدة نتائج من خلال التحليل السابق والمقارنة بين حالات الدراسة، كما يقدم عدة توصيات من أجل تطبيق المنهجية الجديدة لتحقيق وتفعيل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة مما يساعد على الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها المختلفة وتمثل النتائج والتوصيات فيما يلي:

١-٥ من بين التعريفات الحديثة والدقيقة للاستدامة أنها " تزويد الأجيال القادمة بحجم من الفرص بقدر مماثل أو أكثر مما تم تزويد الأجيال الحالية به "، وهذا التعريف يجعل الاستدامة عملية تتعلق بالحق في الحصول على الفرص المستدامة بالإضافة إلى كونها متعلقة بإدارة الموارد مما يعطيها بعداً إنسانياً واضحاً.

٢-٥ تعتمد التنمية الحضرية المستدامة على تحقيق مفاهيم ومبادئ الاستدامة والتواصل في حماية البيئة الطبيعية وعدم استنزاف الموارد بالإضافة إلى تنمية البيئة العمرانية التي تهتم بتحسين المباني والشوارع والتشجير وتوفير شبكات المرافق العامة وشبكات النقل العام بالإضافة إلى تنمية البيئة الاجتماعية التي تهتم بتنمية الموارد البشرية وتوفير متطلباتها من الخدمات العامة (التعليمية - الصحية - الترفيهية والرياضية - الاجتماعية - الدينية) بما يساهم في تحسين مستوى معيشة الأفراد .

٣-٥ الاستدامة المالية هي القدرة على تأمين موارد مالية ثابتة وكافية وتوزيعها على أوجه الإنفاق المطلوبة وبالشكل والوقت المناسبين، أو هي القدرة على توفير تمويل ذاتي كافي من مصادر متنوعة تسمح باستمرار العمل.

٤-٥ هناك أسس اقتصادية للاستدامة تتمثل في ١٥ مبدأ رئيس منها توفير التمويل وتحديد أولويات الاستثمار بعناية " التمويل المستدام"، الاستخدام الكفء لأدوات السوق "آليات السوق الحديثة"، العمل مع القطاع الخاص " الشراكة"، المشاركة المجتمعية، سياسات الإنتاج النظيف Clean Production، الرشادة المالية، الكفاءة الاقتصادية، الناتج المستدام Sustainable Output.

٥-٥ تتمثل المنهجية الجديدة في تفعيل الأسس الاقتصادية للاستدامة على مستوى الدولة ككل في منهجية جديدة تتعلق بالتمويل والتكنولوجيا و التحول الى اقتصاد المعرفة ومدخل التنمية المستدامة المستقلة او المعتمدة على الذات، كما تتمثل اليات تفعيل التنمية المستدامة على مستوى المشروع في تحليل بيئة المشروع واتباع مبادئ الأداء المستدام والوصول الى المنتجات المستدامة والمحاسبة المالية المستدامة.

٦-٥ بدراسة حالات المقارنة مثل القاهرة التاريخية والسوق المغطى بتركيا تتمثل المنهجية الجديدة لتفعيل الأسس الاقتصادية للاستدامة في أهمية تحقيق استدامة التمويل وتشمل الاستدامة المؤسسية - التي تعتمد على نوع الكيان

القانوني الذي يتم تأسيسه لضمان استمرار الالتزامات السياسية التي تم قطعها، وتحقيق الاستدامة المالية التي تتطلب تحقيق أهداف طويلة الأجل بتوفير مصادر ثابتة للتمويل كالموارد المحلية، وهناك حاجة أيضاً لمشاركة نشطة من قبل وكلاء القطاع الخاص، كما تتمثل المتهجية الجديدة أيضاً في استخدام الطرق التكنولوجية الحديثة، وجود قواعد بيانات تساهم في التحول إلى اقتصاد المعرفة وتعزيز استخدام رأس المال البشري.

٧-٥ لتفعيل المنهجية الجديدة يوصي الباحث بأهمية وجود السياسات الشاملة التي تضع نصب عينيها أهداف التنمية المستدامة، وضرورة إجراء حوار مجتمعي بأهمية تحقيق الرشادة الاقتصادية والمالية بجانب وجود مشروعات قومية خادمة للتنمية المستدامة.

الهوامش

- (١) (يوسف ، محمد محمود ٢٠١٣)، التوظيف الأمثل للاراضي والتنمية المستدامة بالتطبيق على مدينة ٦ أكتوبر بمصر، الندوة الدولية العلمية الحادية عشرة لمنظمة العواصم والمدن الاسلامية " تشريعات حماية البيئة : من أجل تنمية مستدامة"، مكة المكرمة، سبتمبر ٢٠١٣م، ص ٧٢.
- (٢) تقرير حوار مستقبل الاستدامة في العالم العربي.. رؤية من الجنوب، الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، المكتب الإقليمي لمنطقة غرب آسيا/الشرق الأوسط ومكتبة الإسكندرية و مؤسسة فورد العالمية، الاسكندرية، مصر ، ٢٠٠٨م، ص ١٦.
- (٣) (الركاد، سعدبوه ٢٠١٥م) النمو الاقتصادي بين الاستدامة الاقتصادية والاستدامة البيئية، بحوث اقتصادية عربية، العدد ٧١ ، ص ١٦٤.
- (٤) (مبارك، فاطيمة ٢٠١٦م)، التنمية المستدامة أصلها ونشأتها، مجلة بيئة المدن الالكترونية، العدد الثالث عشر ، يناير ٢٠١٦م، ص ١٤.
- (٥) (يوسف، محمد محمود ٢٠١٦م)، الأسس الاقتصادية للاستدامة في مناطق التراث العمراني مع عرض تجارب عربية وعالمية، الندوة الدولية العلمية الثانية عشرة لمنظمة العواصم والمدن الاسلامية " تقنيات التنمية المستدامة للمدن"، الرباط، المغرب، ديسمبر ٢٠١٦م، ص ٤١٣.
- (٦) المرجع السابق مباشرة، ص ٤١٣
- (٧) (يوسف، محمد محمود ٢٠١٢م) ، دور الجهوية في تحقيق التنمية المستدامة بالمغرب، ندوة "الجهوية الموسعة وتحقيق التنمية المستدامة.. الفرص والتحديات"، المعهد العربي لإنماء المدن والمديرية العامة للجماعات المحلية، مدينة الجديدة، المملكة المغربية، ص ٥٢.
- (٨) (يوسف، محمد محمود ٢٠١٥م) ، الأراضي ودورها في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة .. محافظة "السويس": الواقع وأفاق المستقبل، المنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية، جامعة الدول العربية ووزارة الاسكان المصرية والهيايات، ديسمبر ٢٠١٥م، ص ٣.
- (٩) (عبد الكريم، نصر ٢٠١٣م)، نحو استراتيجية وطنية لتحقيق الاستدامة المالية لنظام التعليم الجامعي العام الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ص ٢١.
- (١٠) (الجوزي ، جميلة ٢٠١٢م) أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية، مؤتمر "سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص ٧٩.
- (١١) المرجع السابق مباشرة، ص ٧٩
- (١٢) (عبد الرزاق، نجيل وآخرون ٢٠٠٨م)، استدامة المدن التقليدية بين الأمس والمعاصرة اليوم (دراسة مقارنة)، مجلة الهندسة والتكنولوجيا، قسم الهندسة المعمارية، الجامعة التكنولوجية، العراق، المجلد ٢٦، العدد ١١، ص ١٣.
- (١٣) رؤية مصر ٢٠٣٠ ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مجلس الوزراء المصري، نوفمبر ٢٠١٣م، ص ٢٢.
- (١٤) (يوسف ، محمد محمود ٢٠١٦م) ، الأسس الاقتصادية للاستدامة .. ، مرجع سبق ذكره، ص ٤١٤.
- (١٥) المرجع السابق مباشرة، ص ٤١٥.
- (١٦) المرجع السابق مباشرة، ص ٤١٦.
- (١٧) (الأمم المتحدة، ٢٠١٦م)، خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة: التنفيذ المتكامل، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، منتدى إفريقيا الاقليمي للتنمية المستدامة، القاهرة، مايو ٢٠١٦م، ص ١.

- (١٨) (الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠١٥م)، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السبعون، ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥، ص ٩.
- (١٩) خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة... مرجع سبق ذكره، ص ٣.
- (٢٠) المرجع السابق مباشرة، ص ٤.
- (٢١) المرجع السابق مباشرة، ص ٥.
- (٢٢) المرجع السابق مباشرة، ص ٧.
- (٢٣) (يوسف، محمد محمود ٢٠١٢م)، دور الجهوية في تحقيق التنمية المستدامة... مرجع سبق ذكره، ص ٥٤.
- (٢٤) (الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠١٥م)، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة.. مرجع سبق ذكره، ص ١١.
- (٢٥) (أبو زر، عفاف وآخرون ٢٠١٦م)، مدخل لمراجعة الاستدامة المحاسبية باستخدام الإجراءات التحليلية... دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية في دول الخليج العربي، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد ١٢، العدد ١، ٢٠١٦م، ص ١٣٩.
- (٢٦) (الجوزي، جميلة)، أهمية المحاسبة البيئية...، مرجع سبق ذكره، ص ٧٩.
- (٢٧) المرجع السابق مباشرة، ص ٨٠.
- (٢٨) (يوسف، محمد محمود ٢٠١٦م)، الأسس الاقتصادية للاستدامة...، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢٠.
- (٢٩) المرجع السابق مباشرة، ص ٤٢٢.
- (٣٠) موقع البرنامج المصري لتمويل مشروعات الطاقة المستدامة، "إيجيبتسيف"
<http://www.egyptseff.org/ar>
 / <http://preneur-masr.com/success-stories> موقع بريثور مصر (٣١)
 (٣٢) (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١٣م)، بناء اقتصادات خضراء شاملة.. قصص نجاح من التعاون فيما بين بلدان الجنوب، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤسسة زايد الدولية للبيئة، ٢٠١٣، ص ٢٦.

المراجع

- ١- (أبو زر، عفاف وآخرون ٢٠١٦م)، مدخل لمراجعة الاستدامة المحاسبية باستخدام الإجراءات التحليلية... دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية في دول الخليج العربي، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد ١٢، العدد ١، ٢٠١٦م.
- ٢- (الأمم المتحدة، ٢٠١٦م)، خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة: التنفيذ المتكامل، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، منتدى إفريقيا الاقليمي للتنمية المستدامة، القاهرة، مايو ٢٠١٦م.
- ٣- (الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠١٥م)، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السبعون، ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥م.
- ٤- (الجوزي، جميلة ٢٠١٢م)، أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية، مؤتمر "سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- ٥- (الركاد، سعدبوه ٢٠١٥م)، النمو الاقتصادي بين الاستدامة الاقتصادية والاستدامة البيئية، بحوث اقتصادية عربية، العدد ٧١.
- ٦- (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١٣م)، بناء اقتصادات خضراء شاملة.. قصص نجاح من التعاون فيما بين بلدان الجنوب، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤسسة زايد الدولية للبيئة، ٢٠١٣م.
- ٧- تقرير حوار مستقبل الاستدامة في العالم العربي.. رؤية من الجنوب، الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، المكتب الاقليمي لمنطقة غرب آسيا/الشرق الأوسط ومكتبة الإسكندرية ومؤسسة فورد العالمية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨م.

٨- دليل تفعيل التنمية المستدامة في التخطيط ، وزارة الشؤون البلدية والقروية، الرياض ، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٦هـ.

٩- رؤية مصر ٢٠٣٠ ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مجلس الوزراء المصري، نوفمبر ٢٠١٣م.

١٠- (عبد الرزاق، نجيل وآخرون ٢٠٠٨م)، استدامة المدن التقليدية بين الامس والمعاصرة اليوم (دراسة مقارنة)، مجلة الهندسة والتكنولوجيا، قسم الهندسة المعمارية، الجامعة التكنولوجية، العراق، المجلد ٢٦، العدد ١١.

١١- (عبد الكريم، نصر ٢٠١٣م)، نحو استراتيجية وطنية لتحقيق الاستدامة المالية لنظام التعليم الجامعي العام الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

١٢- (مبارك، فاطمة ٢٠١٦م)، التنمية المستدامة اصلها ونشأتها، مجلة بيئة المدن الالكترونية، العدد الثالث عشر ، يناير ٢٠١٦م.

١٣- موقع البرنامج المصري لتمويل مشروعات الطاقة المستدامة "إيجيبتسيف"

<http://www.egyptseff.org/ar> يناير ٢٠١٧م.

١٤- موقع برينور مصر

<http://preneur-masr.com/success-stories> يناير ٢٠١٧م.

١٥- (يوسف، محمد محمود ٢٠١٦م) الأسس الاقتصادية للاستدامة في مناطق التراث العمراني مع عرض تجارب عربية وعالمية، الندوة الدولية العلمية الثانية عشرة لمنظمة العواصم والمدن الاسلامية " تقنيات التنمية المستدامة للمدن"، الرباط، المغرب، ديسمبر ٢٠١٦م.

١٦- (يوسف، محمد محمود ٢٠١٥م) ، الأراضي ودورها في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة .. محافظة "السويس": الواقع وآفاق المستقبل، المنتدى الوزاري العربي الاول للاسكان والتنمية الحضرية، جامعة الدول العربية ووزارة الإسكان المصرية والهايبات، ديسمبر ٢٠١٥م.

١٧- (يوسف ، محمد محمود ٢٠١٣) التوظيف الأمثل للأراضي والتنمية المستدامة بالتطبيق على مدينة ٦ أكتوبر بمصر، الندوة الدولية العلمية الحادية عشرة لمنظمة العواصم والمدن الاسلامية " تشريعات حماية البيئة : من أجل تنمية مستدامة"، مكة المكرمة، سبتمبر ٢٠١٣م.

١٨- (يوسف، محمد محمود ٢٠١٢م) ، دور الجهوية في تحقيق التنمية المستدامة بالمغرب، ندوة "الجهوية الموسعة وتحقيق التنمية المستدامة.. الفرص والتحديات"، المعهد العربي لإنماء المدن والمديرية العامة للجماعات المحلية، مدينة الجديدة، المملكة المغربية.